المناور: على الحكومة حساب جميع الإيرادات قبل الحديث عن «عجز وهمي» في الميزانية

أكد النائب أسامة المناور، أن الحكومة لا تحتاج إلى الاقتراض لتغطية ما أسماه «العجز الورقي»، ويجب عليها أن تحسب في ميزانيتها جميع الإيرادات وليس فقط بيع النفط الخام.

وأضاف المناور «الحديث عن العجز غير المسبوق في الميزانيّة كمن قرأ الآية الكريمة: ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾.. وسكت»، مؤكدا أن الحكومة لا تحتاج لاقتراض أو غيره لتغطية العجز (الورقي)

وإنما تحتاج فقط تطبيق نص المادة 140 من الدستور أي أن تحسب في ميزانيتها جميع الإيرادات وليس فقط بيع النفط الخام، قبل أن تشكو من «عجز وهمي».

الصقعبي يطلب كشف بالعاملين في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المعينين والمنتدبين ومؤهلاتهم العلمية

رياض عواد

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي 5 أسئلة إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير التربية د. علي المضف، جاءت كما يلي:

3 أسئلة إلى وزير المالية

ونصت الأسئلة على ما يلي:

صدر القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، وقد منحت المادة الثانية منه الحق لأي شخص في الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات الكويتية التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات المذكورة بنسبة تزيد عن 50% من رأس مالها، كما أعطت ذات المادة الحق للموظف في الاطلاع على القرارات الإدارية التي تمس حقوقه.

بينما ألزمت المادة الثالثة كافة الجهات في تعيين موظف مختص للنظر في طلبات الحصول على المعلومات لدى الجهة وتوفيرها بالوقت والكيفية المحددة في هذا القانون، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1/3/2021، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: السؤال الأول: 1 –ما هي الخطوات التي اتخذتها شركة وفرة العقارية في تنفيذ أحكام هذا القانون؟

2 –صورة ضوئية من لوائح ونظم الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت المعمول بها في الشركة.

السؤال الثاني: 1 –ما هي الخطوات التي اتخذتها شركة وفرة للاستثمار الدولي في تنفيذ أحكام هذا القانون؟

2 –صورة ضوئية من لوائح ونظم الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت المعمول بها في الشركة.

سؤال إلى وزير التربية

ونص السؤال على ما يلي:

أعلنت وزارة التربية في تاريخ 26 يونيو 2021 عن نتائج اختبارات الثانوية العامة والتي أظهرت نجاح معظم الطلبة والطالبات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان تفصيلي حول نسب النجاح في اختبارات الثانوية العامة في السنوات الدراسية العشر الماضية وذلك وفقا للجدول التالي:

السنة الدراسية – نسبة النجاح (القسم العلمي – القسم الأدبي – التعليم الديني)

2 –ما الجهة المنوط بها إعداد اختبارات الثانوية العامة؟ مع تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع اللوائح والقرارات المنظمة لقواعد إعداد وإجراء الاختبارات في وزارة التربية.

عبدالعزيز الصقعبي

3 –كم عدد حالات الغش التي رصدت في اختبارات الثانوية العامة الأخيرة؟ يرجى بيان عدد حالات الغش المرصودة وفقا للجدول التالي:

المنطقة التعليمية – عدد حالات الغش

4 –ما العقوبات التي طُبقت على حالات الغش المرصودة في الجدول السابق؟ مع تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من القرارات المرتبطة بهذا الشأن.

5 –تداولت وسائل إعلام أخبارا عن تسرب اختبارات الثانوية العامة، فما مدى صحة ذلك؟ وما الإجراءات التي تتبعها وزارة التربية للتأكد من عدم تسرب الاختبارات؟.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

وطالب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 –ما الإدارات التابعة لكم؟ وكم عدد العاملين بها؟

2 –كشف بتخصص جميع العاملين في الإدارات التابعة لكم مع ذكر اسم الجامعات أو الكليات التي حصلوا من خلالها على المؤهلات العلمية.

3 – كشف بعدد العاملين في إدارة مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المعينين والمنتدبين (كويتي وغير كويتي) ومؤهلاتهم العلمية.

4 – بيان تفصيلي للمكافآت الشخصية الممنوحة لموظفي المكتب وفقا لما يلي:

المسمى الوظيفي – قيمة المكافأة – تاريخ التعيين – تاريخ منح المكافأة

5 –كشف بعدد المستعان بهم من خارج المكتب وقيمة المكافأة الممنوحة لهم ومؤهلاتهم العلمية (الشهادة واسم الجامعة) وعدد سنوات خبرتهم والمهام المكلفين بها وفقا للجدول التالي:

المسمى الوظيفي – قيمة المكافأة – المؤهل العلمي (اسم الجامعة) – تاريخ الاستعانة – مدة الاستعانة

6 – كم يبلغ عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة في الإدارات التابعة لكم؟ وما مدة شغرها؟

7 –متى كان آخر تعيين في المكتب؟ مع تزويدي بكشف بعدد المعينية في المكتب عن السنوات الخمس الماضية.

صالح المطيري يسأل عن الشروط القانونية للالتحاق بالدورة التأهيلية للوكلاء الأوائل والوكلاء الضباط

وجه النائب د. صالح المطيري 3 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

نص السؤال على ما يلي:

في شأن القرار الوزاري رقم (162) لسنة 2021، والأمر الإداري رقم (667) لسنة 2021 للدورة التأهيلية للوكلاء الأوائل والوكلاء الضباط.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –الشروط القانونية للالتحاق بالدورة المشار إليها من شروط قبول وغيرها، مع تزويدي بجميع المستندات الخاصة بها.

2 –هل يجوز وفق النظم المعمولة الاستثناء من تلك الشروط؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتلك النظم.

3 –هل كانت هناك استثناءات من تلك الشروط؟ وما الجهة التي وافقت على الاستثناءات؟

4 – عدد الاستثناءات التي قُدمت، مع بيان كل استثناء على حدة سواء قُبل أو رُفض.

سؤالان إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني

نص السؤال الأول على ما يلي:

أصدرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أوامر بناء لعدد محدود من الضواحي في مشروع مدينة المطلاع السكنية وبينما بقية الضواحي لم تقم بذلك.

صالح المطيري

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – الموعد المتوقع لتسليم إذن البناء للمواطنين الذين خُصصت لهم قسائم بمدينة المطلاع السكنية في الضواحي المتبقية؟

2 –إذا كانت يوجد تأخير متوقع من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية في تنفيذ خطة بدء العمل في تسليم المشاريع الخاصة بضواحي المتبقية، فما الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على المسببات وعدم مسؤولية المؤسسة عن هذا التأخير – إن وجد.

3 – هل يوجد جدول زمني معتمد لأعمال مشروع مدينة المطلاع السكنية في الضواحي المتبقية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، أما إذا كانت الإجابة بالنفي، فيرجى تقديم المبررات المانعة من وضع خطة زمنية للانتهاء من تنفيذ هذه الأعمال وأسباب عدم معالجتها.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

بالنظر إلى الوعود بالبدء في مشروع جنوب سعد العبدالله في تاريخ 1/8/2021 لكن للأسف لم يتحقق شي ملموس في هذا الأمر.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الوقت الزمني المتوقع لتنفيذ المشروع؟ وهل تم التخطيط له، وإزالة المعوقات عنه (إن وجدت)؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فلماذا ل يستعجل بالانتهاء من التخطيط وتوزيعه على المستحقين؟

2 – متى سيتم طرح المناقصات الخاصة به؟ ومتي سيتم التوزيع؟ ومتى سيتم البناء؟

3 –كم يبلغ عدد القسائم المقررة بالمشروع؟

4 –ما أسباب التأخير في تنفيذ المشاريع الإسكانية؟ ومن المتسبب فيها؟ وهل عملت دراسة لبحث الخلل الذي يسبب التأخير والبطء في تنفيذ المشاريع؟

مهلهل المضف يسأل وزير المالية عن تراجع معيشة الفرد: كم بلغت النسبة؟

وجه النائب مهلهل المضف سؤالاً برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة بخصوص تراجع مستوى معيشة الفرد.

وقال المضف في مقدمة سؤاله إنه استنادا إلى نص المادة رقم (99) من الدستور وإلى نصوص المواد (121 حتى 125) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ووفقا لما جاء في تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) وما ورد على موقع البنك الدولي في تقاريره وعبر موقعه في الإنترنت https://www.worldbank.org فإن نصيب الفرد الكويتي بعام 2007 من الناتج المحلي الإجمالي بلغ «بسعر الدولار الحقيقي» $49،578 وقد انخفض في 2019 ليصبح $32،702 أي أن مستوى معيشة الفرد الكويتي تراجع بنسبة 34 في المئة.

وطالب المضف على ضوء ما سبق بمدى صحة المعلومات الواردة في المقدمة التي بدأ بها سؤاله

وأضاف المضف «كم تبلغ النسبة المئوية لمستوى الفرد أو نصيبه في دولة الكويت في عام 2007 وعام 2020 مع توضيح أسباب الانخفاض.

وطالب المضف تزويده بصورة ضوئية عن آخر مسوحات قامت بها وزارة المالية أو طلبت من جهاز الإحصاء أو أي جهة أخرى القيام بحساب نسبة الدخل والإنفاق للأسر الكويتية.

مهلهل المضف

كما سأل المضف عن الأسباب التي أدت إلى تراجع مستوى معيشة الفرد الكويتي.

واختتم بالسؤال عن رؤية الوزارة والأهداف والحلول أو الإجراءات المتوقع القيام بها للنهوض بمستوى الفرد المعيشي بشكل عام.

الحويلة يقترح تخفيض سعر فحص «بي سي آر» إلى 10 دنانير للتخفيف على المواطنين الراغبين في السفر

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة بتخفيض سعر فحص الـ (PCR) من 20 ديناراً إلى 10 دينار للتسهيل على المواطنين الراغبين في السفر.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعاني الاسر الكويتية الراغبة بالسفر للخارج من رسوم فحص الـ PCR لفيروس كوفيد 19 حيث تعد رسوم فحص الـPCR في الكويت هي الاغلى بين الدول فالعديد من الدول تفرض رسوم رمزية وهناك دول تعمل هذا الفحص مجانا لمواطنيها.

فقد كفل الدستور الكويتي للمواطنين حق الرعاية الصحية والوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وأوكل للدولة مسؤولية ضمان هذا الحق.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

تخفيض سعر فحص الـPCR لفيروس كوفيد 19 في المختبرات التي اعتمدتها وزارة الصحة في القطاع الخاص والمختبرات التي اعتمدها الطيران المدني والخطوط الجوية الكويتية من 20 ديناراً إلى 10 دينار كويتي للتسهيل على المواطنين الراغبين في السفر ولكل من يحتاج عمل فحص.

د. محمد الحويلة

فايز الجمهور يسأل عن الشركة التي تتبعها منصة كويت مسافر؟ وعن تاريخ تأسيس الشركة و ملاكها؟

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي. ونص السؤال على ما يلي:

أطلقت الإدارة العامة للطيران المدني بالتنسيق مع وزارة الصحة منصة كويت مسافر بهدف تسهيل سفر المغادرين والقادمين إلى دولة الكويت من خلال اشتراطات وإجراءات صحية واضحة يلتزم بها الجميع.

إلا أنه أثناء الاستخدام الفعلي للمنصة تزايدت شكاوى المواطنين والمسافرين ومعاناتهم في الحجوزات ودفع الرسوم والأعطال المستمرة لمنصة كويت مسافر مما سبب الكثير من المشاكل في الداخل والخارج للمتعاملين مع التطبيق من المسافرين، كما أثيرت في شأنها شبهات مالية وإدارية عديدة ولم تكن هناك تبريرات واضحة لهذه الأعطال والشبهات من الجهات المختصة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الشركة التي تتبعها منصة كويت مسافر؟ وما تاريخ تأسيس الشركة؟ ومن ملاكها؟

2 –صورة من العقد المبرم مع الشركة التي تتبعها منصة كويت مسافر.

3 –هل طرحت الإدارة العامة للطيران المدني مزايدة عامة للحصول على أفضل الأسعار والخدمات للتطبيق وفتح المجال لمنافسة الشركات؟

فايز الجمهور

4 –هل تشرف الإدارة العامة للطيران المدني على منصة كويت مسافر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

5 –هل تدرس الإدارة العامة للطيران المدني فسخ العقد أو إلغاء منصة كويت مسافر؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالآثار القانونية والمالية المترتبة على ذلك

خالد العتيبي يسأل وزير الشؤون عن عدم مراجعة الهيئة المخصصات المالية للمعاقين كل ثلاث سنوات كما نص القانون

تقدم النائب خالد العتيبي بسؤال لوزير الشؤون الاجتماعية يتعلق بعدم تفعيل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة المادة 65 من قانون المعاقين والمتعلقة بمراجعة مخصصات المعاقين التي تمنح لهم كل ثلاث سنوات .

توجيه السؤال التالي لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل

اشارت المادة رقم 65 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن « تراجع الهيئة قيمة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذي الإعاقة كل ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون»

وعلى الرغم من وضوح النص القانوني للمادة المشار إليها لكن المذكرة التفسيرية أوضحت أن القانون الزم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وبطرقها وأدواتها العديدة التي تمتلكها مراجعة المخصصات المالية التي تصرف للأشخاص ذوي الإعاقة كل ثلاث سنوات بهدف تحقيق اكتفاء مالي للمعاق لمواجهة متطلباته الخاصة لاسيما فيما يتعلق بالأجهزة التعويضية وغيرها.

والجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من مرور اكثر من عقد كامل على صدور القانون لكن هيئة ذوي الإعاقة ابطلت عمداً نصاً قانونيا واضحاً لصالح المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة وحتى هذه اللحظة لم تفعل الهيئة هذا النص صراحة بل على العكس تماماً ووفقاً لشكاوي عدد من المواطنين قامت الهيئة بالانقضاض على بعض حقوق عدد من المعاقين بطرق مختلفة، وعليه يرجى الإجابة على السؤال التالي .

خالد العتيبي

1 – هل قامت الهيئة بتفعيل المادة 65 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تنص على أن «تراجع الهيئة قيمة المخصصات المالية التي تمنح للشخص ذو الإعاقة كل ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون»؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بكافة الإجراءات والدراسات التي قامت بها الهيئة وما أسفرت عنها هذه المراجعات ؟

2 –في حال كانت الإجابة بلا يرجى تزويدي بالأسباب التي عطلت ذلك النص القانوني، وسياسة الهيئة تجاه المخصصات التي يتقاضاها المعاق في ظل ارتفاع غلاء المعيشة وأزمات الغلاء بشكل عام التي خلفتها أزمة كورونا فضلا عن ارتفاع مستويات التضخم في السنوات الأخيرة بأشكال غير مسبوقة ؟

فرز الديحاني يسأل وزيري الدفاع والتجارة: على أي أساس قررتما العودة إلى مقار العمل بنسبة 100 % وتطبيق نظام البصمة؟

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلمان، استفسر فيهما عن الآتي: 1 –على أي أساس تم اتخاذ قرار العودة الى مقار العمل بنسبة 100% وتطبيق نظام البصمة؟ وهل هناك دراسة تم اعدادها قبل اتخاذ هذا القرار؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بها.

2 –هل توجد خطورة من تطبيق نظام البصمة على الموظفين في نقل العدوى بڤيروس كورونا المستجد؟ إذا كانت الاجابة بـ نعم، فلماذا تم اتخاذ هذا القرار؟

وإذا كانت الاجابة بـ لا، فلماذا تم إلغاء نظام البصمة منذ بداية جائحة كورونا؟

3 – هل تم التنسيق مع وزارة الصحة؟ وهل وافقت على عودة الدوام بنسبة 100%؟

4 – هل مقار العمل تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي عند تطبيق نظام الدوام بنسبة 100%؟

5 –كيف سيتم تطبيق الاشتراطات الصحية وتعقيم أجهزة البصمة بشكل يومي؟ وما خطتكم في حال تأكد إصابة موظف او أكثر بڤيروس كورونا المستجد بأي جهة؟

فرز الديحاني